## الباب الثانى

# تطور الفكر الليبرالى

## أصول الفكر الليبرالى

تأكد التركيز على «الحرية» كحق أساسى للبشر داخل السياسة مرارا فى كل حقب التاريخ. توالت النزاعات بين العوام والنبلاء فى روما القديمة، ونضال المدن الإيطالية ضد الحكومات البابوية. كان لجمهوريات فلورنسا وڤينسيا شكل من أشكال الانتخابات، ودور للقانون، ومداومة المشروعات التجارية الحرة خلال معظم أعوام القرن الخامس عشر وحتى سيطرة قوى خارجية فى القرن السادس عشر. كانت مقاومة الهولنديين للقمع (الإسپانى) الكاثوليكى متكررة بما يُعد سلفا (جذورا) للقيم الليبرالية.

يمكن تتبع جذور الليبرالية كأيديولوچية إلى الحركة الإنسانية التى بدأت فى مناوءة سلطة الكنيسة الرسمية فى بداية عصر النهضة، وجماعة (الويج - Whigs)[1] فى الثورة المجيدة فى بريطانيا العظمى[2]، الذى يمكن النظر إلى تأكيدهم على أن من حقهم اختيار ملكهم، على أنه إرهاص للمطالبة بسيادة الشعب[3]. وعلى أى الأحوال فإن الحركات

(١) ونشأ عنهم الحزب الليبرالى فى بريطانيا فى القرن الثامن عشر ـ المترجمة.

(٢) عام ١٦٨٨م، وقد أنهت حكم عائلة ستيوارت الإسكوتلندية لإنجلترا، ووضعت على العرش ويليام الهولندى وزوجته مارى خوفًا من عودة انجلترا للكاثوليكية ـ المترجمة.

(٣) قال الآباء المؤسسون للولايات المتحدة عند رضعهم الدستور فى عام ١٧٨٨م، أنهم=

التى تحمل شعار «الليبرالية» الحقيقية ـ على وجه العموم ـ يرجع تاريخها إلى حركة التنوير، خاصة حزب الويج فى بريطانيا، والفلاسفة فى فرنسا، والحركات الرامية إلى الحكم الذاتى فى أمريكا المُستَعمرَة [قبل استقلالها عن إنجلترا]. تعد هذه الحركات معارضة للملكيات المطلقة، وللمركانتيلية، ومختلف أنواع العقائد الدينية المتشددة والكهنوتية. وهى كذلك أول من صاغ مفهوم حقوق الإنسان فى ظل حماية القانون، إلى جانب أهمية الحكم الذاتى من خلال ممثلين منتخبين.

يتمثل الانسلاخ النهائى عن الماضى فى المفهوم القائل بأن الأفراد الأحرار يمكنهم تكوين الأساس لمجتمع مستقر. ترجع الفكرة إلى أعمال **جون لوك** (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤م)، حيث وضع فى كتابه ***[رسالتان عن الحكومة]*** فكرتين جوهريتين عن الليبرالية: الحرية الاقتصادية، بمعنى الحق فى الملكية والانتفاع بالممتلكات، والحرية الفكرية، بما فيها حرية الضمير[١]، الذى عرضه فى ***[رسالة فى التسامح]***[٢](١٦٨٩م). على أى حال، لم يتسع تسامحه ليشمل الحرية الدينية للكاثوليك[٣]. لقد طور

=سيعملون على أن يمنع الدستور حاكما مستبدًا مثل الملك جورج الثالث، ملك انجلترا فى ذلك الوقت، أن يحكم الولايات المتحدة ـ المترجمة.

(١) المقصود بحرية الضمير هو حرية الاعتقاد والعبادة، أو حرية الدين.

(٢) كانت رسالة التسامح فتحًا فكريًا دينيًا فى تاريخ أوروبا الحديثة، والعجيب أن جون لوك ـ الذى يُعتبر من رواد الليبرالية، وله أثره فى الثورة الأمريكية على الحكم الإنجليزى، وفى صياغة وثيقة الاستقلال، والدستور الأمريكى ـ يتحدث فى رسالة التسامح عن التسامح بين طوائف البروتستانت! فهو يستثنى من هذا التسامح من له رئيس خارج إنجلترا، ويقصد بهذا الكاثوليك الذين يتبعون البابا، ويستثنى ـ بالطبع وبالبداهة ـ اليهود والمسلمين ـ المترجمة.

(٣) وفات معدو المادة أن تسامحه لم يتسع لليهود والمسلمين ـ المترجمة.

**لوك** إلى حد بعيد الفكرة المبكرة عن الحقوق الطبيعية، التى نظر إليها على أنها «الحياة، والحرية، والملكية». تعتبر «نظرية الحقوق الطبيعية» عنده هى السلف الأول للمفهوم الحديث عن حقوق الإنسان. كان حق الملكية عند **لوك** أهم من حق المشاركة فى الحكم وفى عملية صنع القرار العام، فهو لم يقر الديمقراطية؛ لأنه خشى من أن منح السلطة للشعب سوف يقوض حرمة الملكية الخاصة[1]. ومع ذلك، فإن نظرية الحقوق الطبيعية لعبت دورا محوريا فى تقديم التبرير الأيديولوچى للثورة الأمريكية والثورة الفرنسية.

كانت مجموعة القوانين فى القارة الأوروبية التى تقيد حكومات الملوك، قد وسع من نطاقها **شارلز دى سيكوندات، بارون مونتسكيو**، الذى أوضح فى كتابه **[روح القوانين]** أنه «من الأفضل القول بأن الحكومة التى تتسق مع الطبيعة هى تلك الحكومة التى تتوافق مع مزاج ونزعات الشعب، الذى قامت من أجل العمل لصالحه»، أكثر من قبولها على أنها مجرد الحكم بالقوة. اتبع خطواته **چان باپتيست ساى**،

---

(١) جاء فى الموسوعة البريطانية (Britannica):

- قال بنيامين فرانكلين [أحد الآباء المؤسسين لأمريكا]:
ليس من المناسب السماح بتصويت من ليس لديهم أملاك.
- وقال چون آدمز [أحد المؤسسين، ونائب الرئيس الأول چورج واشنطن، والرئيس الثانى للولايات المتحدة] بوضوح أكثر: إذا حكمت الأغلبية كل أفرع الحكومة، فلن يدفع أحد ديونه، وسوف يتحمل الأغنياء فقط ثقل الضرائب، وفى النهاية، سوف تطالب الأغلبية بتقسيم كل شىء، والتصويت على كل شىء.
- عبر رجال الدولة الفرنسيون عن مشاعر مماثلة، وإلى فترة معتبرة من القرن التاسع عشر ـ المترجمة.

**ودستوت دو تراسى**، واللذان كانا نصيرين غيورين لـ «تناغم» السوق، وهما ـ بكل ما لديهما من إمكانات ـ من صاغ مصطلح (حرية العمل Laissez - faire). وظهر هذا المفهوم ونشأ داخل نظرة الفيزيوقراط (وهم أتباع المذهب الفيزيوقراطى فى القرن الثامن عشر [والقائل بحرية التجارة والصناعة وأن الأرض هى مصدر الثروة]) وامتد إلى الاقتصاد السياسى لـ **روسو**.

اعتبرت حركة التنوير الفرنسية أن هناك شخصيتين ذواتى تأثير هائل على الفكر الليبرالى الحديث: **ڤولتير** الذى أوضح أن على الفرنسيين تبنى حكومة ملكية دستورية، وحل الدولة، والثانية: **روسو** الذى روج للحرية الطبيعية للجنس البشرى، وقد روج الاثنان ـ وإن كان بأنماط مختلفة لتغييرات فى الترتيبات السياسية والاجتماعية، على أساس فكرة أن فى مقدور المجتمع تقييد الحرية الإنسانية الطبيعية، لكن لا يمكنه أن يمحو طبيعية الإنسان. كان المفهوم بالنسبة لـ**ڤولتير** أكثر عقلانية، إنه يتعلق بالحقوق الطبيعية الجوهرية، ربما تلك التى ترجع إلى أفكار **ديدرو**.

أوضح **روسو** كذلك أهمية المفهوم الذى ظهر مرارا فى تاريخ الفكر الليبرالى، ألا وهو العقد الاجتماعى. أصّل هذا المفهوم فى طبيعة الفرد، وأكد أن كل شخص يعرف صالحه بشكل أفضل. وهو يؤكد أن الإنسان ولد حرا، وأن التعليم كاف ليقيده بقيود المجتمع. زلزت تلك الأفكار المجتمع الملكى الذى كان يعاصره. إنه يؤكد على إرادة متناسقة الأجزاء للأمة والتى يمكنها أن تستحث الأفراد على تقرير مصيرهم، وهو بذلك

يعود مرة أخرى إلى شجب الممارسات السياسية القائمة. كانت أفكاره عنصرا أساسيا فى إعلان قيام الجمعية الوطنية فى الثورة الفرنسية، وفى تشكيل فكر القادة الأمريكيين **بنيامين فرانكلين وتوماس جيفرسون**. فى نظره أن وحدة الدولة تتأتى من عمل متناغم للاتفاق الجماعى فى الرأى أو «الإرادة الوطنية». تسمح وحدة العمل هذه ببقاء الدول دون أن تكون مقيدة بنظم اجتماعية موجودة من قبل، مثل الأرستقراطية.

ومجموعة المفكرين الأساسيين الذين أسهمت أعمالهم فى الحركة الليبرالية، هم من ارتبط اسمهم بحركة التنوير الإسكوتلندية، **داڤيد هيوم، وآدم سميث**، وكذلك **عمانويل كانط** ـ الألمانى.

كانت مساهمات **داڤيد هيوم** كثيرة ومتنوعة، إلا أن أهمها تأكيده على أن القواعد الأساسية للسلوك الإنسانى سوف تتغلب على أى محاولات لتقييدها أو تنظيمها، فى [***رسالة فى الطبيعة الإنسانية***] (١٧٣٩ ـ ١٧٤٠م). وأحد أمثلة ذلك دحضه للمركانتيلية، وتراكم الذهب والفضة. أوضح أن الأسعار تتعلق بكمية المال، وأن تخزين الذهب وطباعة أوراق نقدية لا يؤدى إلا إلى التضخم.

ورغم أن **آدم سميث** هو الأكثر شهرة بين المفكرين الاقتصاديين الليبراليين، إلا أنه لم يكن بدون سلف سابق. اقترح فيزيوقراطيو فرنسا دراسة الاقتصاد السياسى بصورة منهجية، وطبيعة السوق الذاتية التنظيم. كتب **بنيامين فرانكلين** محبذًا حرية الصناعة الأمريكية فى عام ١٧٥٠م. وفى فنلندا، أدت فترة الحرية والحكومة النيابية من عام ١٧١٨م إلى ١٧٧٢م إلى وجود نواب برلمانيين فنلنديين منهم **آندريس شيدينيوس**

الذى كان من أوائل من اقترحوا قيام تجارة حرة وصناعة غير مقيدة، وذلك فى كتابه ***[المكسب القومى]*** فى عام ١٧٦٥م. ظل أثره باقيًا، خاصة فى منطقة شمال أوروبا، ولكن كان له كذلك أثر قوى فى تنمية الأحداث فى كل مكان.

عرض الإسكوتلندى **آدم سميث** (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠م) النظرية القائلة بأن الفرد يمكنه أن يبنى كلاً من حياته الأخلاقية والاقتصادية دون توجيه من الدولة، وأن الأمم تكون أقوى عندما يكون مواطنوها أحرارا فى السعى وراء حاجاتهم الخاصة. وأيد وضع نهاية للنظم الإقطاعية والمركانتيلية، ولاحتكارات الدولة، وروج لحكومة تترك الناس أحرارًا فى أعمالهم وتجاراتهم (laissz - faire). فى كتابه ***[نظرية العواطف الأخلاقية]*** عام ١٧٥٩م، طور نظرية الدوافع التى حاولت التوفيق ما بين المصالح الذاتية للبشر والنظام الاجتماعى غير المنضبط. وفى كتابه ***[ثروة الأمم]*** عام ١٧٧٦م، أوضح أن السوق فى ظل ظروف معينة، يمكنها بشكل طبيعى تنظيم نفسها، وسوف تنتج أكثر من إنتاجية سوق مقيدة بشدة، والتى كانت هى القاعدة فى ذلك الحين. أوكل إلى الحكومة القيام بالمهام التى لا تحركها دوافع الربح، مثل منع الأفراد من استخدام القوة أو الترهيب لزعزعة المنافسة، أو التجارة، أو الإنتاج. ونصت نظريته فى فرض الضرائب على أن على الحكومات أن تحدد الضرائب بأساليب لا تضر الاقتصاد. وهو يتفق مع **هيوم** فى أن رأس المال وليس الذهب هو ثروة الأمم.

تأثر **عمانويل كانط** تأثرًا قويًا بتجريبية ومنطقية **هيوم**. كانت أكثر مساهماته أهمية فى الفكر الليبرالى فى عالم المبادئ الأخلاقية. أوضح **كانط** أن نظم المنطق والمبادئ الأخلاقية خاضعة للقانون الطبيعى، ولذلك فإن محاولات إعاقة هذا القانون الأساسى سوف تلاقى الفشل. أصبحت مثاليته ذات تأثير متزايد، حيث أنها أكدت وجود حقائق أساسية يمكن أن تقوم عليها نظم المعرفة. ينسجم ذلك الرأى مع أفكار حركة التنوير الإنجليزية حول الحقوق الطبيعية.

## الليبرالية الثورية

عمل هؤلاء المفكرون داخل إطار سياسى لحكومات ملكية، وفى مجتمعات كان النظام الطبقى والكنيسة الرسمية هما القاعدة. ظلت فكرة أن يقوم الأفراد العاديون ببناء شئونهم الخاصة فكرة نظرية حتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية. (تعتبر الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨م كمقدمة، لكنها قد استبدلت ملكًا بآخر. ومع ذلك، فقد كانت هامة فى قمع ثورات اليعاقبة أنصار چيمس الثانى ملك إنجلترا، والتى أضعفت نفوذ الملكية ودعمت النيابية البريطانية). أصبحت هاتان الثورتان [الأمريكية والفرنسية] فى أواخر القرن الثامن عشر مثالين اتبعتهما الثورات الليبرالية التى تلتهما. اتخذت كل منهما تبريراتها الفلسفية من حقوق الإنسان أو الحقوق الموهوبة فطريا، أى الحقوق الطبيعية، وكما جاء فى كلمات **لهنرى ستيوارت چون** «عن طريق الطبيعة وإله الطبيعة». لقد رفض كلاهما التقاليد والسلطة المؤسسة.

كان كل من **توماس پين، وتوماس چيفرسون، وچون آدمز**، محركًا جوهريًا فى حث أقرانهم الأمريكيين على الثورة باسم الحياة والحرية والحق فى السعادة، مرددين صدى صوت **لوك**، مع تغيير واحد هام (والذى عارضه **ألكسندر هاملتون**). استبدل **چيفرسون** كلمة «الملكية» لـ **(لوك)** بكلمة «السعى من أجل تحقيق السعادة». كانت التجربة الأمريكية فى صالح الحكومة الديمقراطية والحرية الفردية.

برز **چيمس ماديسون** بين الجيل التالى من المنظِّرين السياسيين فى أمريكا، موضحا أنه فى جمهورية ذات حكم ذاتى، يكون الأساس «مصالح ضد مصالح»، وبذلك نضفى الحماية على حقوق الأقليات، خاصة الأقليات الاقتصادية. أقر الدستور الأمريكى نظاما للمراجعات والموازنات: توازن الحكومة الفيدرالية مع حكومات الولايات؛ والسلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية؛ وهيئة تشريعية ذات مجلسين تشريعيين، وسلطة قضائية متعددة الفروع. كان الهدف تأكيد الحرية بتجنب تركيز السلطة فى أيدى رجل واحد. كان الاحتفاظ بالجيوش الدائمة موضع شك، وكان الاعتقاد السائد أن الميليشيات التى تُستدعى عند الطوارئ تكفى للقيام بالدفاع عن الأمة بموازاة أسطول تسيطر عليه الحكومة ويقوم بأغراض التجارة.

أطاحت الثورة الفرنسية بالملكية، وبالنظام الاجتماعى الأرستقراطى، وبالكنيسة الكاثوليكية الرومانية الرسمية. كان أولئك الثوار أكثر حرارة وأقل تنظيما من ثوار أمريكا. كانت اللحظة الحاسمة فى الثورة الفرنسية فى إعلان ممثلى الدولة الثالثة أنهم «الجمعية التشريعية الوطنية» وأن لهم

الحق فى التحدث باسم الشعب الفرنسى. كانت الثورة فى سنواتها القلائل الأولى تستلهم الأفكار الليبرالية، لكن التحول من وضع ثورى إلى نظام مستقر كان يعانى من مشاكل أكبر مما عاناه التحول الأمريكى. بالنسبة للتقاليد التنويرية المحلية، كان بعض قادة المرحلة المبكرة من الثورة من أمثال **لافاييت**، قد شاركوا فى حرب استقلال الولايات المتحدة عن إنجلترا، وعادوا إلى بلادهم ومعهم أفكار ليبرالية. وفيما بعد، وفى ظل قيادة **ماكسيميلين روبسبير**، جعل اليعاقبة السلطة مركزية تماما وصنعوا فترة حكم مرعبة. وبدلا من وضع دستور جمهورى، فإن **نابليون بونابرت** ترقى من مدير إلى قنصل إلى إمبراطور. اعترف وهو على فراش المرض «لقد أرادوا واشنطن أخرى»، بمعنى الرجل الذى يقيم دولة عسكرية جديدة، بدون أن يتطلع إلى سلالة حاكمة. ومع ذلك، فإن الثورة الفرنسية قطعت شوطا أبعد من الثورة الأمريكية فى وضع أسس مثاليات ليبرالية مصحوبة بسياسات من قبيل حق الاقتراع الشامل للذكور، والمواطنة القومية، وذلك الحدث الهام «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»، الموازى لوثيقة الحقوق الأمريكية. كان أحد الآثار الجانبية لحملات **نابليون** العسكرية نقل هذه الأفكار إلى جميع أنحاء أوروبا.

اتبعت دول أخرى كثيرة نماذج الولايات المتحدة وفرنسا. كان اغتصاب قوات **نابليون** لعروش الملكية فى إسبانيا فى عام ١٨٠٨م عاملا هاما فى حركات الحكم الذاتى والاستقلال عبر أنحاء أمريكا اللاتينية، التى غالبا ما تحولت إلى أفكار ليبرالية كبدائل للحكومات الملكية الكهنوتية. ألهمت حركات مثل تلك التى قادها **سيمون بوليفار** فى دول

[أمريكا اللاتينية] قيام حكومات دستورية، والسعى وراء حقوق الأفراد، والتجارة الحرة، واستمر الصراع بين الليبراليين والمحافظين حتى نهاية القرن فى أمريكا اللاتينية، بمصاحبة ليبراليين معاديين للنظم الكهنوتية من أمثال **بنيتو خواريز** فى المكسيك، الذى هاجم الدور التقليدى للكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

حدث التحول إلى المجتمع الليبرالى فى أوروبا من خلال ثوراته أو حركات انفصالية عنيفة، وكانت هناك ثورات ليبرالية واضحة متكررة فى جميع أنحاء أوروبا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. إلا أنه فى بريطانيا، وفى دول أخرى كثيرة، تمت تلك العمليات عن طريق السياسات وليس الثورات، حتى إن لم تكن العملية قد تمت بشكل يتميز بالهدوء التام. إن العنف المعادى للكهنوتية أثناء الثورة الفرنسية، قد نظر إليه خصوم النظام القديم، وفى معظم سنوات القرن التاسع عشر، على أنه حركات ليبرالية واضحة فى الأصل. وفى الوقت نفسه، كان الكثير من ليبرالى فرنسا ضحايا إرهاب اليعاقبة آنئذ.

بقدوم الرومانتيكية، تحولت مفاهيم الليبرالية من اعتبارها اقتراحات لإصلاح فى الحكومات الموجودة إلى المطالبة بضرورة التغيير. أضافت الثورتان الأمريكية والفرنسية «الديمقراطية» لقائمة القيم التى عززها الفكر الليبرالى. هذه الفكرة التى فحواها أن البشر أصحاب سيادة، وأنهم قادرون على سن كل القوانين وتنفيذها، تجاوزت بكثير مفاهيم حركة التنوير. فبدلا من مجرد تأكيد حقوق الأفراد داخل حدود الدولة، فإن كل نفوذ الدول مُستمد من طبيعة الإنسان (القانون الطبيعى)، التى وهبها

الله (قانون خارق للطبيعة)، أو عن طريق العقد («القبول العادل للمحكوم»).

الطبيعة التعاقدية للفكر الليبرالى هى مسألة جديرة بالتركيز عليها. كانت إحدى الأفكار الأساسية لدى الرعيل الأول من المفكرين فى التقاليد الليبرالية، أن يعقد الأفراد الاتفاقيات والعقود، ويتملكون الممتلكات. قد لا تبدو مثل هذه الأفكار حاليا أفكارا راديكالية، لكن فى ذلك الحين كانت كل قوانين الملكية تُعرِّف الملكية على أنها تلك المتعلقة بالأسرة أو شخصية بارزة داخلها مثل «رئيسَ العائلة»، كانت الالتزامات تقوم على أساس الروابط الإقطاعية التى تفرض الولاء والإخلاص للمالك الإقطاعى، أكثر مما تقوم على تبادل السلع والخدمات. وبالتدريج، طرحت التقاليد الليبرالية فكرة أن القبول الطوعى والموافقة الطوعية هما أساس الحكومة الشرعية والقانون. قام **روسو** بتطوير هذه النظرة عندما طرح فكرة العقد الاجتماعى.

كانت هناك موجات من الثورات بين أعوام ١٧٧٤م و١٨٤٨م، وكل ثورة طالبت بالمزيد من سيادة حقوق الإنسان. ورفعت الثورات قيمة أساسية للحكم الذاتى. من الممكن أن ذلك الأمر أدى إلى الانفصال [عن المُستعمر] ـ وهو مفهوم هام بوجه خاص فى الثروات التى أنهت الحكم الإسپانى لمعظم أنحاء الإمبراطورية الإسپانية فى أمريكا، وفى الثورة الأمريكية ضد الحكومة الإنجليزية. اعتبر ليبراليو أوروپا ـ على وجه الخصوص بعد الدستور الفرنسى لعام ١٧٩٣م ـ أن الديمقراطية، وهى حكم الأغلبية عديمة الأملاك، خطر على الملكية الخاصة، وحبذوا قصر

حق الانتخاب على أصحاب الأملاك. فيما بعد لم يوافق الديمقراطيون الليبراليون من أمثال **توكفيل** على ذلك. وفى البلاد التى استمرت فيها سيطرة الإقطاع على الأملاك، دعم الليبراليون ـ على وجه العموم ـ الاتحادات والنقابات كطريق للحرية. وأقوى أمثلة على ذلك ألمانيا وإيطاليا. وكجزء من هذا البرنامج الثورى، تأتى أهمية التعليم ـ تلك الأهمية التى تم التأكيد عليها مرارا منذ **إراسموس** ـ لتصبح على نحو متزايد محوراً لفكرة الحرية.

حثت الأحزاب الليبرالية فى كثير من دول أوروبا ذات النظام الملكى على قيام حكومات نيابية، بمزيد من الممثلين، وتوسيع القاعدة الانتخابية، وإيجاد سلطات توازن سلطات الملك. عادة ما يحفز هذه الليبرالية السياسية ليبرالية اقتصادية، بمعنى الرغبة فى إنهاء مزايا الإقطاع، والاحتكارات الملكية، والقيود على الملكية، والقوانين التى لا تسمح بقيام الاتحادات، وبترتيبات اقتصادية تم تطويرها فى بلاد أخرى. وجدت هذه القوانين بدرجة أو أخرى فى حكومات أوتوقراطية (استبدادية) مثل: تركيا، وروسيا، واليابان. وعندما تقوضت الإمبراطورية الروسية بسبب أعباء الخلل الاقتصادى والهزيمة العسكرية، كانت الأحزاب الليبرالية هى التى سيطرت على زمام الأمور فى الدوما [البرلمان الروسى]، وبدأت فى عامى ١٩٠٥م و ١٩١٧م بثورات ضد الحكومة. صاغ **بيرو جوبيتى** بعد ذلك نظرية «الثورة الليبرالية» لشرح ما يعتبره العنصر الجوهرى فى الأيديولوجية الليبرالية. وهناك مثال آخر من هذا الشكل من أشكال الثورة الليبرالية من الإكوادور، حيث قاد

**إلوى آلفارو** فى عام ١٨٩٥م ثورة «ليبرالية راديكالية» أدت إلى جعل الدولة علمانية، وحرر قوانين الزواج من القيود، وعُنى بتطوير البنية الأساسية والاقتصاد.

## الخلافات داخل الليبرالية

### الليبرالية الاقتصادية مقابل الليبرالية الاشتراكية

أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الثروات المادية زيادة هائلة، لكنها أحدثت شروخا حادة فى النظام الاجتماعى التقليدى، وجلبت معها مشاكل اجتماعية جديدة، مثل: التلوث، وتحويل الأملاك من طبقة لأخرى، وتكدس المدن، وعمالة الأطفال. أدى التقدم المادى والعلمى إلى إطالة العمر بدرجة كبيرة وخفض معدل الوفيات، وتزايد عدد السكان بشكل هائل مما أدى إلى زيادة أعداد القوى العاملة، وبالتالى إلى انخفاض الأجور، وإن لم يكن بالضرورة انخفاضا فى مستوى المعيشة. يرى **ميلتون فريدمان** أن تلك الفترة أدت إلى أن نتعرف على المزيد من الفقراء، وليس إيجاد مزيد من الفقراء. شعر الليبراليون الاقتصاديون أن مشكلات أى مجتمع صناعى يمكن علاجها دون تدخل حكومى. توسع حق الاقتراع فى القرن التاسع عشر فى معظم الديمقراطيات الليبرالية، وعادة ما يصوت هؤلاء الذين حصلوا على امتيازات لصالح الحلول الحكومية للمشاكل التى يواجهونها فى حياتهم اليومية. أدت الزيادة السريعة فى معرفة القراءة والكتابة ونشر المعرفة إلى نشطاء اجتماعيين فى مجالات متنوعة. طالب الليبراليون الاجتماعيون بقوانين ضد عمالة

الأطفال وقوانين تضع قواعد للحد الأدنى من مستويات سلامة العمال والحد الأدنى للأجور. ويعارض الليبراليون الاقتصاديون المنادين بحرية التجارة مثل هذه القوانين، بدعوى أنها تمثل تدخلا غير عادل، ناهيك عن عرقلتها للتنمية الاقتصادية. وهكذا بدأ الصراع. وقف فى جانب الليبراليون الاقتصاديون الذين يشددون على الحرية الاقتصادية ويحبذون حكومة محدودة، وعلى الجانب الآخر الليبراليون الاشتراكيون ممن يؤكدون على المساواة فى الفرص، ويحبذون وجود حكومة كبيرة بما يكفى لحماية المواطنين من نتائج المصاعب الاقتصادية والطبيعية التى يعتبرونها من الحدة والضخامة بحيث لا يمكن التغلب عليها دون معونة الحكومة. كانت الليبرالية الاشتراكية للقرن هى تلك التى مثلت انشقاقا ملحوظا عن الليبرالية الكلاسيكية. بنهاية القرن التاسع عشر، أكد جانب كبير من الفكر الليبرالى أنه من أجل أن يحصل الأفراد على حريتهم، عليهم أن يتحصلوا على متطلبات الوفاء بهذا المطلب، بما فى ذلك الحماية من الاستغلال والجهل والفقر. نشر **إل. تى. هو بهاوز** فى عام ١٩١١م كتابه ***[الليبرالية]*** والذى لخص الليبرالية الحديثة فى ذلك الوقت، بما فى ذلك القبول المقيد لتدخل الحكومة فى الاقتصاد، والحق الجماعى فى المساواة فى التعاملات، والذى يطلق عليه «القبول العادل».

وفى غضون ذلك، كانت النزعة الليبرالية المضادة للدولة ما زالت موجودة، بل أنها أصبحت أكثر راديكالية؛ تجادل من أجل وجود نوع من الفوضوية. برز منهم **جوستاف دى موليناري** فى فرنسا و**هربرت سبنسر** فى إنجلترا.

طور الألمانى **ويلهلم فون هومبولدت** المفهوم الحديث لليبرالية فى كتابه [*حدود مهام الدولة*]. جعل **جون ستيوارت مل** (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣) هذه الأفكار أكثر قربا لمدارك الجمهور ووسع منها فى كتابه [*عن الحرية*] (١٨٥٩م) وفى كتب أخرى. عارض الاتجاهات الجماعية، بينما ظل يؤكد على نوعية الحياة للفرد، وتعاطف مع معاناة المرأة (فى أواخر فترات حياته)، ومع العمل فى تعاونيات.

تعد أحد أهم مساهمات **مل** تبريراته النفعية لليبرالية. هذب **مل** أفكاره الليبرالية فى المذاهب الذرائعية والبراجماتية؛ ليتيح توحيد الأفكار الليبرالية فى تراث **جان جاك روسو** مع أفكار **جون لوك** الأكثر اهتمامًا بالحقوق. ومن دواعى السخرية، أنه بينما قد يكون تاريخيا آخر الليبراليين التقليديين، فإن مذهبه النفعى كان عاملاً هامًا فى انحسار الليبرالية الكلاسيكية على المستوى الشعبى. بدأت الفكرة النفعية عن الخير العام فى الظهور على حساب حقوق الفرد. كتب **مل** لصالح توفير المادة، والتعليم، والظروف الأخلاقية، حتى تزدهر الحرية.

### الحرب مقابل السلام

كانت إحدى الخلافات الأخرى التى بدأت فى أواخر القرن التاسع عشر الموقف تجاه الحرب والسلام. كانت الليبرالية الكلاسيكية مضادة للإمبريالية بشكل حاد ـ مما يمكن أن نطلق عليه حاليا ضد التدخلية. كانت نظرية الحرب العادلة لـ «**جروتيوس**» هى المعيار، وشجب ليبراليو بريطانيا

الإمبراطورية البريطانية. أما **توماس جيفرسون** فقد صاغ عدم التدخلية بصياغة غامضة «التجارة الحرة للجميع، ولا تحالفات البتة». بعد الحرب العالمية الأولى، نبذ الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسون** أفكار الحرب العادلة. أيد ويلسون الأمن الجماعي - وهي فكرة مؤداها أن تحالف الدول يؤدي إلى قمع الدول العدوانية. فشلت عصبة الأمم، وهي من بنات أفكار **ويلسون** - بعد أن رفض كونجرس الولايات المتحدة السماح للولايات المتحدة بالانضمام إليها، إلا أن الفكرة عادت إلى الحياة مرة أخرى فيما بعد في شكل الأمم المتحدة. يعارض معظم الليبراليين حاليا شن حرب من طرف واحد من قبل دولة ما على دولة أخرى، إلا في حالة الدفاع عن النفس. ويوافق الكثيرون على الحرب متعددة الأطراف والتي يتم شنها من خلال بنية دولية مثل الأمم المتحدة، لأغراض مثل القضاء على التطهير العرقي. ويوافق البعض على الحروب لأسباب من هذا القبيل حتى دون موافقة أطراف متعددة، أو من خلال الناتو.

### الليبرالية والكساد الكبير

أدى الكساد الكبير في الثلاثينيات إلى أن تفقد الشعوب ثقتها في «رأسمالية دعه يعمل» و «حافز الربح»، وأدى بالكثيرين إلى استنتاج أنَّ الأسواق التي لا تخضع لقواعد لا يمكنها أن تؤدي إلى الرخاء وتمنع الفقر. انزعج ليبراليون كثيرون من عدم الاستقرار السياسي والقيود على الحرية التي اعتقدوا أن سببها هو تزايد عدم المساواة في الثروات. جادل ليبراليون بارزون من أمثال: **جون ديوي، وجون ماينارد كينز،**

**وفرانكلين دى. روزڤلت** من أجل خلق أجهزة حكومية، تكون بمثابة حصن للحرية الفردية، مع سماحها باستمرار الرأسمالية بينما يتم حماية المواطنين من شطحاتها. إلا أن بعض الليبراليين ـ بما فيهم **هايك** ـ الذى ظل كتابه [***الطريق إلى العبودية***] ذا تأثير، وقفوا ضد هذه المؤسسات، معتقدين أن الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية إنما هى أحداث عرضية، والتى بمجرد زوالها لا تبرر تغييرا دائما فى دور الحكومة.

وصف مفكرون ليبراليون بارزون من أمثال: **لويچو بريتانو، وليونارد تى. هوبهاوس، وتوماس هيل جرين، وچون ماينارد كينز، وبيرتل أوهلين، وچون ديوى** كيفية تدخل الحكومة فى الاقتصاد لحماية الحرية، مع تحاشى الاشتراكية. طور هؤلاء الليبراليون نظرية «الليبرالية الحديث ـ new liberalism»، والتى يجب ألا نخلط بينها وبين الليبرالية الجديدة الحالية (neo liberalism). كان لـ **«چون ماينارد كينز»** على وجه الخصوص أثرا ملحوظا على الفكر الليبرالى فى جميع أنحاء العالم. تأثر الحزب الليبرالى فى بريطانيا تأثرا شديدًا بـ **«كينز»**، كليبرالى عالمى، وذلك فى البيان الليبرالى الرسمى لأكسفورد عام ١٩٤٧م للتنظيم العالمى للأحزاب الليبرالية. وقد أدى تأثير الكينزية على البرنامج الجديد الذى وضعه **فرانكلين دى. روزڤلت** فى ثلاثينيات القرن الماضى إلى أن أصبحت الليبرالية الجديدة [فى ذلك الوقت] متطابقة مع الليبرالية الأمريكية والكندية.

رأى ليبراليون آخرون منهم **فريدريك أوجست ڤون هايك، وميلتون فريدمان، ولودڤيج ڤون مايسس**، أن الكساد الكبير لم يكن نتيجة

لرأسمالية دعه يعمل، بل نتيجة للتدخل الحكومى الزائد عن الحد والقواعد الصارمة المفروضة على السوق؛ أوضح فريدمان فى كتابه [***الرأسمالية والحرية***] القواعد الحكومية السارية قبل الكساد الكبير، بما فى ذلك القواعد المتشددة على البنوك التى منعتها ـ فى رأيه ـ من التفاعل مع حاجة السوق من المال. علاوة على ذلك، فإن الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة ثبتت قيمة العملة بالنسبة للذهب. أدت هذا الربط إلى وجود فائض هائل من الذهب، إلا أن قيمة العملة انخفضت للغاية، مما أدى إلى خلق حركة تصدير هائلة للذهب إلى خارج الولايات المتحدة. اعتقد كل من **فريدمان وهايك** أن عدم استطاعة التفاعل مع الحاجة للعملة المتداولة أدى إلى التدافع على البنوك، إلا أن البنوك لم تعد قادرة على التعامل، وأدى ذلك، إلى جانب معدل التبادل الثابت بين الدولار والذهب، إلى حدوث الكساد الكبير. وأفاض **فريدمان** فى هذا الموضوع موضحا أن الحكومة تسببت فى مزيد من الألم الذى أحاق بالجمهور الأمريكى أولا برفع الضرائب، ثم بعد ذلك بطبع نقود دون غطاء ذهب لدفع الديون (وبهذا التضخم)؛ مما جعل الجمع بين هذين العاملين سببا فى نفاد مدخرات الطبقة الوسطى.

### الليبرالية مقابل الشمولية

فى منتصف القرن العشرين، بدأت الليبرالية فى تعريف نفسها كاتجاه مضاد للشمولية. استخدم المصطلح لأول مرة **چيوڤانى چنتيل** لوصف نظام اجتماعى سياسى وضعه **موسولينى**. طبق **هتلر** مثل هذا النظام على

ألمانيا فى عهد النازى، وبعد الحرب أصبحت الشمولية مصطلحا وصفيا لما تعتبره الليبرالية المواصفات العامة للنظم الفاشية، والنازية، والماركسية اللينينية. سعت وحاولت النظم الشمولية أن تفرض تحكمًا مركزيًا مطلقًا فى كل نواحى أنشطة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق الرخاء والاستقرار. بررت مثل تلك الحكومات هذه الاستبدادية بأن أوضحت أن وجود وبقاء حضارتها مهدد بالخطر. حازت معارضة النظم الشمولية أهمية كبرى فى التفكير الليبرالى والديمقراطى، وطالما صوروها على أنها محاولة لتدمير الديمقراطية الليبرالية. ومن ناحية أخرى، عارض خصوم الليبرالية بشدة التصنيفات التى ربطت بين الأيديولوچيات الفاشية العدوانية والشيوعية، واعتبروهما مختلفتين اختلافا جذريا.

فى إيطاليا وألمانيا، ربطت الحكومات الوطنية بين رأسمالية المؤسسات والدولة، وعززت فكرة أن أمتيهما متفوقتان ثقافيا وعرقيا، وأن إخضاعهما الدول الأخرى يرد لكل منهما «موقعها تحت الشمس» إلى وضعه الطبيعى، ونشرت أبواب الدعاية لهاتين الدولتين أن الديمقراطية ضعيفة وغير قادرة على القيام بعمل حاسم، وأن القائد القوى هو وحده القادر على فرض النظام اللازم. حظر الحكم الشيوعى فى الاتحاد السوڤييتى الملكية الخاصة؛ مدعيًا أنه يعمل لصالح العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وكان للحكومة رقابة تامة على الاقتصاد المخطط. أصر النظام على أن المصالح الفردية مرتبطة بمصالح المجتمع وتأتى فى مرتبة أدنى لها. كان هذا مبررا لقمع كل من المعارضين والمستائين من النظام الشيوعى، إلى جانب أنه كان بمثابة استخدام جبرى لقوانين العقوبات

المتشددة. بدأ الكثير من الليبراليين فى تحليل معتقداتهم الخاصة وتوصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الشمولية ظهرت لأن الأشخاص الذين يعانون أحوالاً متخلفة يبحثون عن حلول. من هذا المنطلق ثار جدال حول واجب الدولة فى حماية الاقتصاد، كما قال **أشعيا برلين**: «حرية الذئاب تعنى موت الأغنام». أدى هذا الفكر الليبرالى إلى حث الحكومات على العمل كقوة توازن فى الاقتصاد.

كانت تفسيرات ليبراليين آخرين إبان ظهور الشمولية مناقضة لمجموعة من الأفكار التى لاقت قبولا حول دور التنظيمات الحكومية لتنظيم السوق والرأسمالية، شملت هذه المجموعة كتاب **فريدريك هايك** [***الطريق للعبودية***]، الذى أوضح أن ظهور الديكتاتورية الشمولية كان نتيجة لتزايد التدخل الحكومى والتنظيمات التى تفرضها على السوق، والتى أدت إلى فقدان الحريات السياسية المدنية. يرى **هايك** كذلك أن هذه الضوابط الاقتصادية قد تم إقامتها فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وحذر من هذه المؤسسات الكينزية، معتقدا أنها كانت وسوف تؤدى إلى الحكومات الاستبدادية نفسها التى حاول ليبراليو النظرية الكينزية تفاديها. نظر **هايك** إلى النظم الاستبدادية الشمولية مثل الفاشية، والنازية، والشيوعية؛ على أنها سعت كلها إلى إزالة أو الحد من الحرية السياسية، وهكذا يعتقد **هايك** أن الاختلافات بين النازية والشيوعية ما هى إلا اختلافات بلاغية لغوية وحسب.

رأى كل من **فريدريك ڤون هايك** و**ميلتون فريدمان** أن الحرية الاقتصادية شرط ضرورى لخلق واستدامة الحريات المدنية والسياسية.

اعتقد **هايك** أن النتائج الشمولية قد تظهر داخل إنجلترا (أو أى مكان آخر) إذا ما سعت الدولة للتحكم فى الحرية الاقتصادية للفرد عن طريق القواعد السياسية التى وضع خطوطها العريضة أشخاص مثل : **ديوى**، أو **كينز**، أو **روزفلت**. بينت الدراسات الليبرالية الكلاسيكية التى أجراها كل من معهد **فريزر** الكندى المحافظ، ومؤسسة «التراث ـ Heritage» الأمريكية المحافظة ـ وكل منهما يؤيد السوق الحرة ـ وصحيفة وول ستريت عن وجود علاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات السياسية والمدنية إلى المدى الذى زعمه **فريدريك ڤون هايك**. إنهم يتفقون مع **هايك** على أن الدول التى قيدت الحرية الاقتصادية، انتهى بها الأمر إلى تقييد الحريات المدنية والسياسية.

كان النقد الذى وجهه **كارل پوپر** للشمولية من أكثر الانتقادات المؤثرة. دافع فى كتابه [***المجتمع المفتوح وأعداؤه***] عن الديمقراطية الليبرالية، ودافع عن وجود مجتمع مفتوح، يتم تغيير الحكومة فيه دون إراقة الدماء. حاجج **پوپر** أن عملية تراكم المعارف البشرية لا يمكن توقعها، وأن نظرية الحكومة المثالية لا يمكن تحقيقها، لذلك؛ لا بد أن يكون النظام السياسى مرنا بقدر يكفى لأن تكون سياسة الحكومة قادرة على التطور والتكيف مع حاجات مجتمعها، وعلى وجه الخصوص عليها أن تشجع التعددية والاتجاهات الثقافية المتعددة الأبعاد.

### الليبرالية بعد الحرب العالمية الثانية

فى معظم الدول الغربية، كانت الأحزاب الليبرالية واقعة إما فى قبضة

الأحزاب «المحافظة» من جهة، أو فى قبضة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية أو العمالية من جهة أخرى. على سبيل المثال، أصبح الحزب الليبرالى فى المملكة المتحدة حزب أقلية. حدث الشيء نفسه فى عدد من الدول الأخرى، حيث أخذت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية توجهاتها من اليسار، بينما اتخذت أحزاب مشروعات الأعمال (bussinesses) توجهاتها من اليمين.

شهدت فترة ما بعد الحرب سيطرة الليبرالية الحديثة. إن ربط الحداثة والتقدمية بفكرة حصول الجماهير على الحقوق وعلى الموارد الاقتصادية والتعليمية الكافية سوف يكون أفضل دفاع فى مواجهة تهديدات الشمولية، جعل ليبرالية تلك الفترة تتخذ موقفا مؤداه أنه بالاستخدام المستنير للمؤسسات الليبرالية، يمكن تعظيم قدر الحريات الفردية، ويمكن الوصول إلى تحقيق الذات بالاستخدام المتوسع للتكنولوچيا. كان من ضمن الكُتّاب الليبراليين لتلك الفترة الاقتصادى **چون كنيث جالبريث**، والفيلسوف **چون راولز**، وعالم الاجتماع **رالف داهرندورف**. تطور نوع من الفكر المعادى الذى نظر إلى أى تدخل حكومى فى الاقتصاد على أنه بمثابة خيانة للمبادئ الليبرالية. أطلق هذا النوع من الفكر على نفسه اسم «المؤيدون للمذهب الليبرالى» وتركزت حركتهم حول مدارس الفكر المماثلة مثل الاقتصاديات النمسوية.

تحتل المجادلات بين الحرية الشخصية والمثالية الاجتماعية [الاشتراكية] الكثير من جوانب نظرية الليبرالية منذ الحرب العالمية الثانية، وتركزت،

على وجه الخصوص، حول موضوعات الاختيار الاجتماعى وآليات السوق اللازمة لإيجاد مجتمع «ليبرالى». كان أحد أهم أجزاء هذه المحاجة يتعلق بنظرية الإمكانية العامة لـ «كنيث آرو». التى تنص على أنه لا يوجد اختيار اجتماعى [اشتراكى] متناسق يمكن توظيفه لتأمين اتخاذ قرارات حرة من أى حدود، مع استقلال، والحصول على أفضل النتائج، مع استبعاد الدكتاتورية باختصار، وفقا لهذه النظرية، يستحيل الحصول على حرية غير مقيدة، وأقصى حد من النفعية، وسلسلة غير محدودة من الاختيارات، فى الوقت نفسه. هناك جدال هام آخر بين الليبراليين عن أهمية العقلانية فى عملية صنع القرار ـ هل يُفضل أن تقوم الدولة الليبرالية على أساس الحقوق الإجرائية الصارمة، أو على أساس المساواة المعتبرة؟

تتعلق أحد أهم المجادلات بما إذا كان للبشر حقوقًا إيجابية كأعضاء فى مجتمعات بالإضافة إلى الدفاع عنهم وحمايتهم من الأخطاء التى يرتكبها آخرون. الإجابة «نعم» لدى الكثير من الليبراليين. للأفراد حقوق إيجابية مبنية على كونهم أعضاء فى وحدة قومية، أو سياسية، أو محلية، وأنهم يتوقعون الحماية والمزايا من هذه الاتحادات. لأفراد المجتمع الحق فى توقع أن يقوم مجتمعهم بتنظيم الاقتصاد إلى حد ما، حيث لا يمكن للأفراد تنظيم الظروف الاقتصادية الدائمة الصعود والهبوط، فإذا ما كان للأفراد الحق فى المشاركة فى القدرات العامة، إذن فإن لهم الحق فى توقع الحصول على فرص التعليم والضمانات الاجتماعية ضد التحيز من أفراد الشعب الآخرين. وقد يجيب البعض الآخر من الليبراليين بـ: لا، ليس للأفراد مثل هذه الحقوق كأعضاء فى

مجتمعات؛ لأن هذه الحقوق تتعارض مع حقوق أساسية أكثر «سلبية» لأفراد المجتمع الآخرين.

تأرجح بندول الليبرالية بعد السبعينيات من القرن الماضى، من زيادة دور الحكومة إلى مزيد من اللجوء لمبادئ السوق الحرة وحرية التجارة. وفى الأساس، تراجعت الكثير من أفكار النصف الأول من القرن.

كان ذلك من ناحية كرد فعل للانتصار الباهر للأشكال المهيمنة من ليبرالية ذلك الحين، ولكن كان لذلك أيضا جذوره فى أسس الفلسفة الليبرالية، خاصة الشكوك حول الدولة، سواء أكانت فاعلا اقتصاديا أو فلسفيا، حتى المؤسسات الليبرالية قد يُساء استخدامها بحيث تؤدى إلى تقليص وليس تعزيز الحرية. بزغ التأكيد المتزايد على السوق الحرة بتأثير **ميلتون فريدمان** فى الولايات المتحدة، وبتأثير أعضاء المدرسة النمسوية فى أوروبا. كانت مجادلاتهم تنصب على أن التنظيمات وتدخل الحكومة فى الاقتصاد تعد منزلقا خطرا، إذ أن أى منها سيؤدى إلى المزيد، وأن ذلك المزيد تصعب إزالته.

### أثر الليبرالية فى العالم الحديث

أثرت الليبرالية على العالم الحديث أثرًا عميقا. ترجع أفكار الحريات الفردية، والكرامة الشخصية، وحرية التعبير، والتسامح الدينى، والملكية الخاصة، وحقوق الإنسان العالمية، وشفافية الحكومة، والقيود على سلطات الحكومة، والسيادة الشعبية، وتقرير المصير الوطنى، والخصوصية، وسياسة التنوير والعقلانية، وسيادة القانون، والمساواة

الكاملة، واقتصاد السوق الحرة، وحرية التجارة، تعد كلها أفكار جذرية ترجع إلى ٢٥٠ عاما مضت[١]. انتشرت الديمقراطية الليبرالية فى شكلها النموذجى ـ من التعددية السياسية القائمة على تعدد الأحزاب ـ فى كثير من أنحاء العالم. وحاليا تم قبول كل هذه الأفكار على أنها أهداف سياسية فى معظم الدول، حتى إذا ما كانت هناك فجوة واسعة بين القول والفعل. إنها ليست أهدافا لليبراليين وحدهم، لكنها كذلك أهداف الديمقراطيين الاشتراكيين، والمحافظين، والديمقراطيين المسيحيين. هناك معارضة بالطبع.

(١) ينطبق ذلك على أوروبا الغربية وأمريكا، فكثير من المذكور كان فى كثير من مناطق العالم قبل بضع مئات إن لم يكن بتجاوز الألف، وبعضها الآلاف من السنين ـ المترجمة.